

إطار الاقتراض المتكامل المنقح والتعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 بشأن سلطة الاقتراض من السوق

الوثيقة: GC 49/L.6/Rev.1

بند جدول الأعمال: 9

التاريخ: 23 يناير/كانون الأول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة:

إطار الاقتراض المتكامل المنقح (EB 2023/138/R.8)

سياسة كفاية رأس المال (EB 2019/128/R.43)

سياسة السيولة (EB 2020/130/R.32)

الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (EB 2022/137/R.12)

إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق (EB 2019/128/R.46)

الإجراء: وفقا لتوصية المجلس التنفيذي في دورته السادسة والأربعين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2025، فإن مجلس المحافظين مدعو إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الملحق الأول بهذه الوثيقة. ويدخل إطار الاقتراض المتكامل المنقح حيز النفاذ ويصبح ساري المفعول بمجرد اعتماده.

الأسئلة التقنية:

Natalia Toschi

رئيسة وحدة التمويل
شعبة خدمات الخزنة

البريد الإلكتروني: n.toschi@ifad.org

Diane Menville

نائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين
دائرة الخدمات المالية

البريد الإلكتروني: d.menville@ifad.org

جدول المحتويات

أولا- إطار الاقتراض المتكامل المنقح والتعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 بشأن سلطة الاقتراض من السوق	1
ألف- الأهداف والنطاق	1
ثانيا- الركائز الخمس لأنشطة الاقتراض في الصندوق	1
ألف- المقرضون المؤهلون	1
باء- أدوات الاقتراض	2
جيم- استخدام الأموال المقترضة	3
دال- حوكمة الاقتراض	3
هاء- إدارة المخاطر	5

أولاً- إطار الاقتراض المتكامل المنقح والتعديلات على قرار مجلس المحافظين 223/د-44 بشأن سلطة الاقتراض من السوق

ألف- الأهداف والنطاق

- 1- يهدف إطار الاقتراض المتكامل المنقح إلى تحقيق هدفين:
 - (1) الهدف 1. التمويل في الوقت المناسب والفعال من حيث التكاليف للصرف على عمليات الصندوق: ضمان الوصول في الوقت المناسب إلى الموارد المقترضة لدعم عمليات الصندوق.
 - (2) الهدف 2: كفاءة إدارة السيولة: تدبير الأموال للحفاظ على متطلبات السيولة في الصندوق ولإدارة السيولة في عمليات الخزانة بكفاءة.
- 2- ويتمثل نطاق إطار الاقتراض المتكامل في إنشاء وتنظيم الركائز الخمس التالية لأنشطة الاقتراض في الصندوق:
 - (أ) المقرضون المؤهلون؛
 - (ب) أدوات الاقتراض؛
 - (ج) استخدام الأموال المقترضة؛
 - (د) حوكمة الاقتراض؛
 - (هـ) إدارة المخاطر.

ثانياً- الركائز الخمس لأنشطة الاقتراض في الصندوق

ألف- المقرضون المؤهلون

- 3- المقرضون التاليون مؤهلون بموجب إطار الاقتراض المتكامل:
 - (1) الدول ذات السيادة والمؤسسات التي تدعمها الدول. تشير الدول ذات السيادة على حد سواء إلى الدول الأعضاء في الصندوق والدول الأخرى ذات السيادة التي ليست أعضاء في الصندوق. وتشتمل المؤسسات التي تدعمها الدول على جميع الشركات المملوكة للدول أو التي تسيطر عليها الدول ومؤسسات التمويل الإنمائي في الدول الأعضاء في الصندوق.
 - (2) المؤسسات فوق الوطنية والمتعددة الأطراف. تعتبر هذه المؤسسات جهات نظيرة طبيعية للصندوق. وسيواصل الصندوق إخطار أعضاء المجلس التنفيذي من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء بأي معاملات محتملة للاقتراض أو لإصدار ديون من خلال الإصدارات الخاصة مع مؤسسات فوق وطنية ومتعددة الأطراف قبل عملية استعراض لجنة مراجعة الحسابات ذات الصلة من أجل السماح لهؤلاء الأعضاء بالتعبير عن أي شواغل تتعلق بالمعاملة المقترحة. وستجري معالجة هذه الشواغل، حسب الاقتضاء، قبل تقديم أي مقترحات إلى الاجتماع ذي الصلة للجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها، وإلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها لاحقاً.
 - (3) المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة، بما في ذلك المستثمرون في مجال البيئة والمجال الاجتماعي ومجال الحوكمة. تشمل هذه الفئة الكيانات التي لا تملكها أو لا تدعمها الدول والتي تركز على الاستثمار في الأصول التي تتناول المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، بما في ذلك

التنمية الزراعية والنظم الغذائية، وتتيح للصندوق إمكانات كبيرة غير مستغلة. وشهدت السوق البيئية والاجتماعية وسوق الحوكمة نموا قويا، كما يتضح من زيادة عدد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة وحجم أصولهم الخاضعة للإدارة.¹ وتماشيا مع زيادة اهتمام المستثمرين، سُجلت زيادة غير مسبوق في حجم السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة.

(4) **مقدمو السيولة القصيرة الأجل.** يشملون في المقام الأول صناديق الاستثمار المشتركة في سوق المال، والمصارف، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد وغيرها من الشركات الكبيرة التي لديها فائض نقدي والتي تهدف إلى الاستثمار بأفق زمني قصير لإدارة فائضها النقدي بشكل فعال.

4- **قاعدة إضافية** تنطبق على قروض الشركاء الميسرة ولا تنطبق على غيرها من القروض.²

5- **ولن يكون للمؤسسات التي تدعمها الدول، والمؤسسات فوق الوطنية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة الحق في الحصول على حقوق تصويت.** وبالنظر إلى أن هؤلاء المقرضين لا يساهمون في تجديد موارد الصندوق، فلن يكون لهم الحق في أي حقوق تصويت ولن تنطبق عليهم القاعدة المتعلقة بالإضافة لمخاطر الإبدال (باستثناء فيما يتعلق بقروض الشركاء الميسرة المقدمة من الدول الأعضاء في الصندوق والمؤسسات التي تدعمها الدول).

باء- أدوات الاقتراض

6- **أدوات الاقتراض التالية مؤهلة بموجب إطار الاقتراض المتكامل:**

(1) **قروض الشركاء الميسرة.** تُعدّ قروض الشركاء الميسرة أداة رئيسية في الإطار المالي لأي مؤسسة مالية دولية. وهي قروض تيسيرية (على سبيل المثال بأسعار فائدة أقل بكثير من أسعار الفائدة المتاحة في السوق، و/أو آجال استحقاق طويلة، و/أو فترات سماح طويلة) تمتثل، في حالة الصندوق، للأحكام والشروط التي تحكم قروض الشركاء الميسرة المنصوص عليها في تقرير تجديد الموارد ذي الصلة وتتطوي على عنصر منحة يعطي المقرض حقوق تصويت معينة. وقروض الشركاء الميسرة المقدمة من مؤسسة مدعومة من الدولة تحوّل الدولة العضو التي تمتلك هذه الهيئة أو تتحكم بها الحصول على حقوق التصويت فيما يتعلق بعنصر المنحة في هذه القروض.

(2) **قروض في شكل غير قروض الشركاء الميسرة.** نظرا لأنها قروض لا تخضع للشروط والأحكام المحددة مسبقا التي تحكم قروض الشركاء الميسرة، فإن القروض التي لا تكون في شكل قروض الشركاء الميسرة لا تمنح للمقرض حقوق التصويت.

(3) **طرح الإصدارات الخاصة.** ورقة مالية تباع مباشرة إلى مستثمر من مؤسسات القطاع الخاص، وليس كجزء من طرح عام.

(4) **أدوات إدارة السيولة.** وهي أدوات مالية قصيرة الأجل لإدارة التدفقات النقدية بكفاءة واستيفاء الالتزامات القصيرة الأجل. ومن بين الأدوات الأكثر استخداما في هذه الفئة الأوراق التجارية (وهي أداة ديون قصيرة الأجل وغير مضمونة يجري إصدارها لجمع الأموال من أجل تلبية الاحتياجات

¹ على النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الإطار 1.

² تنص قاعدة إضافية على أنه من المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء التي توفر قروض الشركاء الميسرة (إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) مساهمات أساسية تساوي 80 في المائة على الأقل من الحد الأدنى من معيار المساهمة في المنح وأن تستهدف مساهمة معادلة لإجمالي المنحة (والتي تشمل مساهمة أساسية وعنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة) إلى الحد الأدنى على الأقل من معيار المساهمة في المنح. وسيكون الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح مساويا لنسبة 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في الفترتين السابقتين لتجديد الموارد (بالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، متوسط مساهمات التجديد الثاني عشر والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق).

التشغيلية الفورية بأجل استحقاق تقل عادة عن عام واحد) واتفاقيات إعادة الشراء (ترتيبات اقتراض قصير الأمد ومضمون حيث يبيع أحد الطرفين أوراقا مالية مع الاتفاق على إعادة شرائها في موعد وبسعر محددين).³

جيم- استخدام الأموال المقترضة

- 7- سيقوم الصندوق بالاقتراض لدعم عملياته وإدارة سيولته بكفاءة ضمن إطاره الخاص بإدارة الأصول والخصوم. سيواصل الصندوق الاقتراض لزيادة أثره الإنمائي. ومن خلال الاقتراض، سيدبر الصندوق أيضا أموالا من أجل الإدارة الفعالة للسيولة. ويستلزم ذلك الحفاظ على متطلبات السيولة بما يتماشى مع سياسة السيولة والتصنيف الائتماني، بما في ذلك الاستخدام المؤقت لإدارة الضمانات. وستستمر إدارة الاقتراض على مستوى قائمة الموازنة وبما يتماشى مع إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق.⁴
- 8- وباتباع نظام نشط لإدارة الأصول والخصوم، سيستمر تطبيق الشرط التالي على جميع الأموال المقترضة:
- **عدم التخصيص.** لا يجوز للمقرض، من حيث المبدأ، تقييد استخدام الأموال التي يقرضها للصندوق (كأن يقوم مثلا بتخصيصها لمستفيدين معينين أو لأغراض أو مواضيع أو مناطق جغرافية معينة). وفي حالات محدودة، لن يُنظر في أداة مواضعية بدون تخصيص محدد لمجموعة فرعية من المشروعات والبرامج، إلا إذا كان الموضوع المقترح يتماشى مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة قروض الصندوق بأكملها.⁵
- 9- وينطبق هذا الشرط بغض النظر عن آلية تخصيص الموارد المقترضة. ولا تعتبر من قبيل التخصيص الذي يفرضه المقرض أية قرارات استراتيجية متعلقة بوضع آلية منفصلة لتوجيه الأموال المقترضة (إلى فئة محددة من فئات الدخل، على سبيل المثال).

دال- حوكمة الاقتراض

- 10- سيوافق المجلس التنفيذي على خطة التمويل السنوية. سيحدد إجمالي مستويات مظروف الاقتراض الإرشادي لدورة تجديد موارد مدتها ثلاث سنوات على أساس برنامج القروض والمنح المستهدف في سياق كل هيئة من هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد. وتُعرض متطلبات الاقتراض السنوية للمشروعات والبرامج في خطة تمويل تُدرج في وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وسيوافق المجلس التنفيذي على كل من خطة التمويل ووثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات كل عام. وستشمل خطة التمويل تفاصيل مبالغ الاقتراض الجديد الفعلية والملتزم بها والمقررة.
- 11- وسيوافق رئيس الصندوق على المعاملات الفردية واتفاقيات القروض والمستثمرين المحتملين بعد الانتهاء من عملية العناية الواجبة. فعملية العناية الواجبة في الصندوق بشأن المؤسسات الاستثمارية الخاصة، على النحو الموصوف في الإطار 1، موثوق بها ومجربة. وسيستمر تطبيق العملية وسيجري تفويض سلطة الموافقة على المستثمرين المحتملين والمعاملات المرتبطة بها إلى رئيس الصندوق.⁶ وبسبب طبيعة المعاملات

³ على الرغم من أن إعادة الشراء من الناحية القانونية تشكل بيعا وإعادة شراء للأوراق المالية وليس أداة اقتراض، إلا أنها تعمل من الناحية الاقتصادية مثل القرض المضمون أو الوديعة المؤمنة (الاستخدام الرئيسي لإعادة الشراء هو في الواقع اقتراض النقد وإقرضه).

⁴ الوثيقة EB 2019/128/R.46.

⁵ سينعكس استخدام العائدات في نهاية المطاف في الاتفاقية الثنائية.

⁶ بالنسبة للدول ذات السيادة والمؤسسات التي تدعمها الدول والمؤسسات فوق الوطنية والمتعددة الأطراف، لن يجري تنفيذ عملية العناية الواجبة. ومع ذلك، سيسعى الصندوق إلى بذل العناية الواجبة أيضا بشأن صناديق المعاشات التقاعدية و/أو شركات التأمين المملوكة للدول.

ومحدودية المدة المتبقية من أجل القرض، لا يخضع مزودو السيولة القصيرة الأجل والمعاملات ذات الصلة للموافقة المسبقة.

الإطار 1

عملية العناية الواجبة للمؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة

ستخضع المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة لتحقيق داخلي بشأن العناية الواجبة يسترشد بالعملية الحالية لشرابات الصندوق المؤسسية مع القطاع الخاص. وسيجري فحص المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة مقابل المعايير التالية، والتي قامت الإدارة باستعراضها وتحديثها مؤخراً:

- (1) **المعايير الدنيا للمشاركة.** من أجل وضع أساس للمشاركة، على الصندوق أن يستخدم المعايير الدنيا للمشاركة المحددة في المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية (نوفمبر/تشرين الثاني 2009)، وهي: الصندوق "لن يشارك مع كيانات قطاع الأعمال التجارية التي تتواطأ في انتهاكات حقوق الإنسان، ولن يتحمل العمالة الإجبارية أو القسرية أو استخدام الأطفال، والتي تشارك كذلك في بيع أو تصنيع الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية، أو التي لا تقي بالالتزامات أو المسؤوليات ذات الصلة التي تتطلبها الأمم المتحدة بأي طريقة أخرى"؛ والصندوق "لن يشارك مع كيانات قطاع الأعمال التي تنتهك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".
- (2) **تقييم المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، والمخاطر المتعلقة بالسمعة.** سيجري فحص أداء المؤسسة الاستثمارية الخاصة المؤثرة المحتملة من خلال المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة باستخدام مؤشرات من عدة مصادر متخصصة، بما في ذلك تصنيفات المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة التي توفرها منصات متخصصة مثل Sustainalytics (www.sustainalytics.com) و RepRisk (www.reprisk.com). وبالإضافة إلى ذلك، من خلال دائرة العلاقات الخارجية في الصندوق، سيجري فحص كل مؤسسة استثمارية خاصة مؤثرة لتحديد أي علاقة حالية أو سابقة (مباشرة أو غير مباشرة) مع الصندوق لضمان معالجة أي تضارب محتمل في المصالح.
- (3) **المواءمة مع المهمة.** ستجرى تقييمات لمهمة المؤسسة الاستثمارية الخاصة المؤثرة المحتملة وأولوياتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالالتزام بالمعايير القطاعية ذات الصلة أو التوصيات مثل مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (www.unpri.org)⁷ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (www.unglobalcompact.org)⁸.
- (4) **مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب.** أعد الصندوق استبياناً بعنوان "اعرف عميلك" يتواءم مع المعايير والممارسات العالمية في المؤسسات النظيرة. ويقيم هذا الاستبيان سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب والعقوبات للطرف المقابل بالإضافة إلى التدريب ذي الصلة للموظفين وعمليات الرصد والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. وسيشكل الاستبيان، بصيغته الأخيرة المعدلة، جزءاً من فحوصات العناية الواجبة المتعلقة بالنزاهة التي يضطلع بها الصندوق بشأن المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة المحتملة. كما يقيم الصندوق المستثمرين الجدد المحتملين مقابل قواعد بيانات الصناعة المعيارية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب لدعم الامتثال لسياسته المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب.
- (5) **العلاقة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى.** سيجري تقييم العلاقات القائمة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، بما في ذلك تعرض المستثمرين للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات النظيرة، والإبلاغ عنها.

⁷ المبادئ الستة للاستثمار المسؤول هي مجموعة طوعية من مبادئ الاستثمار التي تقدم قائمة بالإجراءات الممكنة لدمج المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة في ممارسة الاستثمار. وقد وضع المبادئ مستثمرون تحت قيادة الأمم المتحدة واجتذبت هذه المبادئ قاعدة توفيق عالمية تمثل غالبية الاستثمارات المدارة بمهنية في العالم.

⁸ يدعم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الشركات للقيام بالأعمال بطريقة مسؤولة من خلال مواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع 10 مبادئ بشأن حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد؛ ويعزز العمل الاستراتيجي للنهوض بالأهداف المجتمعية الأوسع نطاقاً مثل أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعاون والابتكار.

12- وسيجري إبلاغ المجلس التنفيذي بجميع معاملات القروض والإصدارات الخاصة. وستقوم الإدارة بإبلاغ المجلس التنفيذي بكل اتفاقية قرض وطرح إصدار خاص. وستتضمن المذكرة جميع التفاصيل التي يمكن الكشف عنها⁹ فيما يتعلق بالمعاملة، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ خطة التمويل.

هاء- إدارة المخاطر

13- ستستمر إدارة الاقتراض على مستوى قائمة الموازنة بما يتماشى مع إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق وبدعم من الإبلاغ عن إدارة الأصول والخصوم. يتمثل الغرض من إدارة الأصول والخصوم في ضمان إدارة الخصوم بشكل مناسب (أي أن يجري سداد الدين في الوقت المحدد). وتنشأ الحاجة إلى إدارة نشطة للأصول والخصوم من عدم التطابق بين الملامح المالية للأصول والخصوم من حيث عملات التقييم، وأجال الاستحقاق وأسعار الفائدة. وإذا لم تُدار أوجه عدم التطابق هذه، يمكن أن تؤدي حالات التعرض للمخاطر إلى خلق قيود على السيولة ونقص فيها لدى المؤسسة، والتأثير في نهاية المطاف على رصيدها. وقد جرى تقديم إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق لاتباع نهج شامل إزاء إدارة مخاطر قائمة الموازنة. ويشير الإطار 2 إلى العناصر الرئيسية لحالات التعرض للمخاطر التي سيرصدها الصندوق ويبلغ عنها.

الإطار 2

رصد وإدارة حالات التعرض للمخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم

تمثل إدارة الأصول والخصوم ممارسة تنتهجها المؤسسات المالية لتخفيف المخاطر المالية الناتجة عن عدم التطابق بين الأصول والخصوم. وقد يؤدي عدم تطابق الملامح المالية للأصول عند مقارنتها بالخصوم، من حيث العملة أو سعر الفائدة أو المدة/أجل الاستحقاق، إلى تعريض المؤسسة لمخاطر عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من حيث الديون، مما يؤدي إلى تآكل رأس مالها. وتتمثل الاستراتيجية الشاملة للصندوق في السعي إلى ضمان وجود تطابق وثيق بين أصوله وخصومه، بما في ذلك من خلال استخدام المشتقات للتحوط من المخاطر المالية. ويوفر إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق الأساس لرصد حالات التعرض للمخاطر المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم والإبلاغ عنها، ويتمحور حول المبادئ التالية:

- (1) الحفاظ على سيولة كافية للوفاء بالتزامات الصندوق، أي طلبات الصرف التي يقدمها العملاء وخدمة ديونه؛
- (2) الإدارة الملائمة لتكوين عملات أصوله وخصومه من أجل الحد من الخسائر الناجمة عن تقلبات الإيرادات أو انخفاض قدرة الصندوق على التمويل؛
- (3) حماية الصندوق من التقلبات في أسعار الفائدة السوقية من أجل الحد من تقلبات الإيرادات وتجنب انخفاض رأس المال.

ويجري قياس المخاطر المذكورة أعلاه مقابل العتبات الموضوعية على النحو الوارد بالتفصيل في السياسات المختلفة. ويجري الإبلاغ عن بعض المقاييس داخليا إلى اللجان المالية وتشكل هذه المقاييس أساس التخطيط المالي، في حين يجري إبلاغ الهيئات الرئاسية عن مقاييس أخرى دوريا.

إدارة مخاطر السيولة. تحدد سياسة السيولة مستوى السيولة المستهدف والمتطلبات الدنيا من السيولة التي ينبغي أن يحتفظ بها الصندوق للوفاء بالتزاماته حتى في أوقات الضغوط. وتتضمن بطبيعتها جميع التدفقات النقدية المتعلقة بالاقتراض. ويمكن أن تنشأ مخاطر إعادة التمويل من عدم تطابق آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم. ويُقارن متوسط آجال الاستحقاق المتبقية للأصول بمتوسط آجال الاستحقاق المتبقية للخصوم لضمان التطابق الوثيق بينهما.

⁹ سيتم ذلك قدر الإمكان، مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالمستثمرين عند الحاجة.

إدارة مخاطر العملات. قد يقترض الصندوق بعملة مختلفة عن عملة إعادة الإقراض. وتُدار مخاطر العملات من خلال مطابقة عملة خصوم الاقتراض بعملة الأصول الممولة، أو عن طريق استخدام أدوات تحوط العملات إذا لزم الأمر. ويجري تخصيص رأس المال لمخاطر العملات المتبقية غير المحوطة.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر أسعار الفائدة في الصندوق في الحد من مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم تطابق المدة بين أصوله (حافطة الاستثمار وحافطة القروض) وخصومه (الأموال المقترضة). ويخفف الصندوق مخاطر أسعار الفائدة من خلال ضمان أن تمول الخصوم ذات سعر الفائدة الثابت (مثل قروض الشركاء الميسرة) أصول القروض ذات سعر الفائدة الثابت (مثل قروض الصندوق المقدمة بشروط مختلطة) وأن تمول الأصول ذات سعر الفائدة العائم (قروض الصندوق المقدمة بشروط عادية) بخصوم مرتبطة بمؤشر من نفس قاعدة سعر الفائدة العائم (عادة سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن وسعر الفائدة السائد بين المصارف الأوروبية).

14- **تخطيط رأس المال.** تُمثل كفاية رأس المال مؤشرا على الملاءة المالية وتقيس قدرة الصندوق على استيعاب الخسائر المحتملة الناشئة عن عملياته الإنمائية. وتقارن كفاية رأس المال بين مستوى رأس المال المتاح ورأس المال المطلوب للتعويض عن هذه الخسائر المحتملة. ومن الأساسي توقع مستوى رأس المال القابل للتخصيص من أجل تحديد قدرة الصندوق على تحمل المخاطر ومستويات التمويل بالديون. وهناك علاقة تكاملية بين كفاية رأس المال والسيولة، ويرتبطان ببعضهما البعض من خلال إطار إدارة الأصول والخصوم الذي يهدف إلى تقليل التعرض للمخاطر المتبقية بحيث تقتصر على المخاطر غير الأساسية. والنتيجة التي ستسفر عنها هذه العلاقة الدينامية هي التي ستقرر الحدود ذات الصلة بخطة التمويل السنوية.

15- **مخاطر تضارب المصالح والمخاطر المتعلقة بالسمعة.** فيما يتعلق بالقروض والإصدارات الخاصة، سيخضع جميع المقرضين الجدد المحتملين لفحص داخلي للعناية الواجبة بهدف تقييم أي تضارب محتمل في المصالح أو المخاطر المتعلقة بالسمعة. وستخضع المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة لفحص أكثر تفصيلا، كما هو مفصل في الإطار 1 أعلاه.

16- **المخاطر التشغيلية.** سُدّار المخاطر التشغيلية المتعلقة بمعالجة عمليات الاقتراض المتزايدة من خلال تحديث نظم المحاسبة والمدفوعات الداخلية، وهي عملية بدأت بالفعل. وجرى تحديث النموذج المالي للصندوق ليعكس معاملات الاقتراض والمقاييس الرئيسية ذات الصلة بشكل كامل، وهو يخضع لمزيد من التحسينات التي ستسمح بإعداد تقارير أكثر تطورا عن الأوضاع الحالية والمتوقعة لإدارة الأصول والخصوم. وتتمثل استراتيجية الاقتراض التي يتبعها الصندوق في زيادة التمويل بالديون بطريقة تدريجية وحذرة.

17- **المخاطر القانونية.** وفقا لما هو معمول به في الأسواق المالية الدولية، قد تخضع الأدوات المالية (وأية اتفاقيات متعلقة بالتحوط أو الخدمات أو ما شابه ذلك من اتفاقيات) مع الجهات النظيرة للقوانين الوطنية. ويجوز إحالة المنازعات إلى آلية مناسبة للتسوية وإعمال حقوق الأطراف، على النحو المتفق عليه بين الصندوق والمقرض المحتمل أو الطرف المعني. وستجري الإدارة مفاوضات بمساعدة مستشارين خارجيين، عند الاقتضاء، في الولايات القضائية المعنية. ورهنا بالأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات، لا يعتبر أي بند في الاتفاقيات المذكورة أعلاه تنازلا عن امتيازات الصندوق وحصاناته.

مشروع القرارد-49

الموافقة على التعديلات على قرار مجلس المحافظين 44-د/223

إن مجلس محافظي الصندوق، إذ يأخذ في الاعتبار القرار 44-د/223،

يقرر تعديل القرار 44-د/223 على النحو التالي، حيث يرد النص المحذوف مشطوبا والنص المضاف تحته خط:

"يقرر ما يلي:

يجب أولا أن يستعرض المجلس التنفيذي الطرح العام الأولي لأوراق دين مالية في الصندوق لتمويل المشروعات والبرامج أية عملية يقوم بها الصندوق لبدء الاقتراض من السوق وأن يصادق عليه، وأن يوافق عليها عليه مجلس المحافظين في نهاية المطاف.

ويجوز للصندوق طرح الإصدارات الخاصة والأوراق التجارية."